مجتمع

زلزال بقوة 6,5 درجات قبالة جاوة الإندونيسية

ذكرت وكالة الجيوفيزياء الإندونيسية، الجمعة، أن زلزالاً بقوة 6,5 درجات وقع قبالة جزيرة جاوة الرئيسية، وشعر به سكان العاصمة جاكرتا، وذلك بعد وقت قليل من زلزال بقوة 6,1 درجات ضرب المنطقة نفسها تقريباً قبالة إقليم جاوة الشرقية في وقت سابق من أمس الجمعة. وأضافت الوكالة أنه من المستبعد حدوث موجات مد بحري عاتية (تسونامي) من جراء الزلزال. وأفاد المعهد الأميركي للمسح الجيولوجي بأن الزلزال وقع على عمق حوالى خمسة كيلومترات، وكان مركزه قبالة جزيرة باويان على ساحل جاوا الشمالي الشرقي. (رويترز)

حكم بسجن باكستانية أحرقت صفحات من المصحف

قضت محكمة باكستانية على امرأة مسلمة بالسجن المؤبد بعد إدانتها بحرق صفحات من المصحف. وأعلن المدعي العام، الجمعة، أن المرأة اعتقلت في عام 2021 بتهمة التجديف بعد أن اتهمها السكان بتدنيس القرآن بحرق صفحاته، وأن القاضي أعلن الحكم يوم الأربعاء في مدينة لاهور (شرق)، لكن يبقى للمرأة التي نفت التهمة أثناء محاكمتها، حق الاستئناف. وبموجب القوانين الباكستانية، يمكن الحكم على أي شخص مذنب بإهانة الدين أو الشخصيات الدينية بالإعدام، في حين لم تنفذ السلطات بعد حكم الإعدام بتهمة التجديف. (أسوشييتد برس)

أطفال غزة يموتون جوعاً

حذر مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخيم شتاينر من أن الأطفال باتوا يموتون جوعاً في قطاع غزة الذي يتعرض لحرب إسرائيلية مدمرة منذ نحو 6 أشهر. وقال شتاينر: «نظراً لنقص الإمدادات الإضافية والبنية التحتية الفعالة في غزة، فإننا نشهد بكل معنى الكلمة انهيار الظروف التي يعيش فيها الناس»، وأشار إلى أن «الوضع الذي نواجهه اليوم في غزة أصبح يائساً أكثر فأكثر، وقد شهدنا هذا الأسبوع إحصائيات مثيرة للقلق للغاية في ما يتعلق بظروف المجاعة، فالأطفال والناس يموتون الآن بسبب الجوع». ولفت المسؤول الأممي إلى أن 70 في المائة من البنية التحتية في غزة دمرت، وأن معظم الناس نزحوا، وأن هؤلاء الأشخاص اضطروا إلى الفرار من القصف والاشتباكات، وذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد زميلاً كان يعمل منذ أكثر من 30 عاماً في مقره بغزة، وأن ما بين 50 و70 شخصاً معظمهم من أقاربه قتلوا في الهجوم نفسه. وبيّن شتاينر أن «الحرب تتسبب ببؤس كبير، وأكثر شيء مأساوي هو أن الكثير من النساء والأطفال والمدنيين الأبرياء يقعون ضحايا في معظم الأوقات». ومن جراء الحرب وقيود إسرائيلية مشددة، بات عشرات الآلاف من سكان غزة، ولا سيما في محافظتي غزة والشمال، على شفا مجاعة، وسط شح شديد في إمدادات الغذاء والماء والدواء والوقود، ما أودى بحياة أطفال ومسنين، بحسب بيانات فلسطينية وأممية.

(الأناضول)

(أشرف ابو عمرة/ الأناضول)

اللاجئون السودانيون يزدادون في ليبيا

طرابلس ـ **أسامة علي**

تعاني مدينة الكفرة، أقصى جنوب شرقي ليبيا، من تكدس لاجئين سودانيين فارين من الحرب الدائرة في بلادهم. ولم تستطع سلطاتها تقديم المعونات اللازمة لهم فانتقل بعضهم إلى مناطق أخرى جنوب ليبيا.

وفي آخر المؤشرات التي تدل على تزايد معدلات اللاجئين السودانيين في ليبيا، أعلنت السلطات الأمنية في مدينة الكفرة العثور على جثث سودانيين في صحراء المدينة توفوا خلال رحلة النزوح من بلدهم. وأوضحت بلدية الكفرة أن فرق جهاز الإسعاف والطوارئ انتشلت 4 جثث تفحمت بسبب احتراق سيارة دفع رباعي كانت تقلّهم على الحدود مع السودان. وذكرت أن 16 راكباً من رجال ونساء وأطفال كانوا على متن السيارة، وأن غالبيتهم أصيبوا بحروق بدرجات متفاوتة، وجرى نقلهم إلى مستشفى الكفرة ومستشفيات في بنغازي. وفي نهاية فبراير/ شباط الماضي، حذّر الناطق باسم بلدية الكفرة، عبد الله سليمان، من تكدّس اللاجئين السودانيين في المدينة، مشيراً إلى أنه لا يمكن تحديد عددهم بدقة بسبب الدخول العشوائي للفارين من الحرب في السودان إلى ليبيا، لكنه قدّر هذا العدد بعشرات الآلاف.

وأعلن سليمان أن فرق البلدية قدمت مساعدات غذائية لثلاثة آلاف أسرة وخمسة آلاف فرد خلال أقل من أسبوع، وأكد ضرورة توفير احتياجات عاجلة من أغذية وألبسة وأدوية التي لا تستطيع مؤسسات المدينة تقديمها للنازحين الذين يزداد عددهم في شكل دائم. وأكد أن «اللاجئين الفارين من الحرب في السودان لا يُعتبرون مهاجرين سرّيين، لكن مئات من المهاجرين السرّيين من جنسيات أخرى تسللوا بينهم».

ويتحدث الناشط الحقوقي رمزي المقرحي، لـ«العربي الجديد»، عن وصول لاجئين سودانيين إلى مناطق أخرى في جنوب ليبيا، من بينها ربيانة والسرير وسبها الكبيرة، ويقول: «تبذل بلدية الكفرة جهوداً كبيرة لمحاولة تطويق أزمة اللاجئين السرّيين، لكن غياب الوثائق والأوراق الثبوتية لديهم يمنع ذلك أحياناً كثيرة».

يضيف: «لا تستطيع السلطات الليبية التعرف على ذوي السوابق والمجرمين في السودان، إذ لا يمكن التعامل مع أي جهات منضبطة في هذا البلد والاتصال بها في ظل الحرب. ويفرض هذا التحدي بذل السلطات الليبية جهوداً إضافية للتعرف على المتسربين الذين فروا من العدالة في السودان، علماً أن المخاوف تزداد أيضاً من إمكانية تسرّب عناصر متطرفة، واستغلالهم الحرب في السودان للانتقال إلى ليبيا حيث يُعتبر ملف الإرهاب حساساً خصوصاً أن البلاد بالكاد تعافت من قضايا إرهاب سابقة». ويشير المقرحي إلى أن تعقيدات قضية حصر اللاجئين السودانيين في ليبيا تشمل عدم ضبط منافذ دخولهم الحدود، فهم لا يستخدمون المعابر المشتركة فقط بل يعبرون أيضاً مصر في اتجاه طبرق أقصى شرق ليبيا، وأيضاً حدود التشاد إلى منطقة القطرون في ليبيا. ويلفت إلى أن انتشال السلطات الأمنية التونسية 13 جثة لمهاجرين سودانيين قبالة سواحلها نهاية فبراير/ شباط الماضي يشير إلى اتساع أزمة اللاجئين، وبدء انتقالهم إلى دول أخرى مجاورة.

وضُبط أكثر من ألف مهاجر سرّي في أكثر من موقع لتهريب البشر على سواحل ليبيا منذ بداية العام الحالي، في حين تحدثت تقارير دولية عن أن عمليات الضبط تتركز شرق ليبيا.

وفي حديث سابق لـ«العربي الجديد»، أكد المسؤول في جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، نصر الشويطر، اهتمام حكومة الوحدة الوطنية وحكومة مجلس النواب في ليبيا معاً بملف الهجرة. وفي نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي، شدد رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، خلال مشاركته في مؤتمر دولي عن الهجرة في العاصمة الإيطالية روما، على أن «ليبيا بلد ممر وعبور، وليست مصدراً لمهاجرين»، ودعا المجتمع الدولي إلى تطبيق استراتيجيات لوقف الهجرة من دول المصدر في العمق الأفريقي، لكن تقارير تشير إلى أن شباناً ليبيين انضموا أخيراً إلى قوافل الهجرة السرّية بتشجيع من العصابات التي تستفيد من عدم حاجتهم إلى إجراءات تمهيدية ترهق العصابات نفسها.

وشهدت الفترة ذاتها تنظيم حكومة مجلس النواب ببنغازي مؤتمراً دولياً بمشاركة ممثلي دول أفريقية ومنظمات معنية بملف الهجرة، ودعت هذه الحكومة المجتمع الدولي إلى ضرورة التشاور مع دول المنشأ والعبور والمقصد للمهاجرين من أجل معالجة الظاهرة من جذورها.

مخاوف أمنية

شرعت بلدية الكفرة الليبية منذ مطلع مارس/ آذار الحالي في توزيع مساعدات على اللاجئين السودانيين بعدما منحتهم «بطاقة لاجئ» لمحاولة معرفة عددهم وتنظيم توزيع المساعدات عليهم، لكن هناك مخاوف أمنية من إمكانية قدوم أصحاب سوابق أو فارين من السجون، أو أن يندس أشخاص غير سودانيين بين هؤلاء اللاجئين.

تحقيق

يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي تدمير مباني مجمع الشفاء الطبي في ما يبدو مخططاً لإنهاء وجود المجمع الطبي الأكبر في قطاع غزة، مع إجبار كل من فيه على النزوح، حتى لو كانوا مرضى أو مصابين

مجمع الشفاء

تدمير ممنهج لأكبر مستشفيات قطاع غزة

غزة ـ **امجد ياغي**

تشمل العملية العسكرية الإسرائيلية في مجمع الشفاء الطبي تدمير مبانيه، وإحراق المباني القائمة في محيطه، وتقطيع أوصال المنطقة التي تضم حي الرمال وحي النصر، والتي تعد من بين أهم مناطق مدينة غزة المكتظة بالمباني السكنية. وتحاصر مركبات الاحتلال العسكرية وبواباته بعض العائلات في المنطقة منذ أكثر من خمسة أيام، وكررت العائلات إرسال نداءات استغاثة إلى الصليب الأحمر الدولي وإلى ذويها من النازحين إلى جنوبي القطاع، لكن من دون أي استجابة، وتأكد استشهاد العديد منهم داخل المباني التي حرقها جنود الاحتلال أو هدموها بينما كان سكانها بداخلها، على غرار منزل عائلة أبو حصيرة الواقع غربي مجمع الشفاء، والذي كان يضم عشرات الأشخاص، بعضهم من أفراد العائلة، وآخرين نازحين كانوا يقيمون في المبنى، بينما لا تزال عائلات أخرى محاصرة تنتظر إغاثتها، حتى أن بعضهم دونوا وصاياهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي. ومجمع الشفاء هو مركز طبي حكومي يعتبر أكبر مؤسسة صحية في قطاع غزة، ويضم ثلاثة مستشفيات تخصصية، هي مستشفى الجراحة، ومستشفى الباطنة، ومستشفى النساء والتوليد، وكانت تبلغ القدرة السريرية الإجمالية له قبل العدوان 564 سريراً. ومع اقتحام المجمع ومحيطه، عمل الاحتلال على إجبار نساء وأطفال العائلات المتبقية في المنطقة على النزوح، وبعضهم من المسنين والمرضى والمصابين، كما فصل الرجال منهم، واعتقل بعضهم، وترك آخرين بشرط المغادرة فوراً، ثم لاحق النازحين في الطريق بالقصف وبالاعتقال على الحواجز المقامة بالقرب من وادي غزة في وسط القطاع، وتلك القريبة من «شارع 749» الذي يقسم قطاع غزة إلى نصفين.

وبينما تحاصر قوات الاحتلال المنطقة التي تضم مباني سكنية وعشرات العيادات الطبية ومحال تجارية تحولت إلى أماكن لإيواء النازحين، يعجز أفراد عشرات العائلات الموجودة في المنطقة عن الحركة، فقناصة الاحتلال وطائراته المسيرة وآلياته تستهدف أي جسم يتحرك، والطواقم الطبية عاجزة عن الوصول إلى المصابين لإسعافهم، أو نقل جثامين الشهداء الملقاة على الأرض، كما لا يمكن إحصاء أعداد الشهداء أو المصابين، في حين يستمر الاحتلال في عملية إبادة المنطقة بالكامل. سكّم أسامة العشي من المناشدات، ويقول إنه لليوم الخامس على التوالي يعيش هو وعائلته محاصرين في مطبخ المنزل، حيث يقضون وقتهم، وينامون، ولا يستطيعون رفع رؤوسهم بالمطلق، ولا يشتمون سوى رائحة البارود والدماء، مشيراً إلى أنه لم يعد يتوقع الخير لأنه جرب حصاراً مشابهاً في حي الرمال، حيث كان يسكن قبل نزوحه إلى محيط مجمع الشفاء.

يضيف العشي، متحدثاً لـ«العربي الجديد»: «نحن في انتظار الموت، وربما ما هو أصعب من الموت، لكني ساموت بينما أحمل الكثير من المشاعر التي تجعلني لا أستطيع التركيز، فأنا خائف من كل شيء من حولي، وإن متّ فسأموت محتسباً، ومقهوراً على ما وصلنا إليه، ولا تفارقني حالياً ذكريات وداع أشخاص كثر فقدتهم خلال العدوان الحالي». تشاهد نعمة أبو فريد (23 سنة)، ما يحصل في المنطقة من شباك منزلها، وشاهدت تفتيش المباني في المنطقة الغربية لمجمع الشفاء الطبي، واعتقال جيش الاحتلال للرجال، وإجلاء النساء اللاتي طلب منهنّ التوجه جنوباً، وهي لا تزال قادرة على الاتصال عبر الإنترنت، وتواصلت بالكثير من أقاربها لطلب النجدة، كما اتصلت بطواقم طبية وبالدفاع المدني والصليب الأحمر، وكل ذلك لم يقابل بأي استجابة. جمعت عائلتها في بلدة بيت لاهيا انتقلنا إلى عدة أماكن كنازحين، حتى وصلنا إلى هذا المبنى القريب من مجمع الشفاء، والذي كنا نعتقد أنه سيكون آمناً لأن الاحتلال اقتحم المستشفى في السابق».

كانت زهرة أبو محسن (37 سنة)، من بين المحاصرين الذين أجبرهم الاحتلال على المغادرة من خلال التهديدات عبر مكبرات الصوت، وقد اعتقل زوجها وشقيقه، وتم نقلهم إلى جهة غير معلومة، وتركوها مع ابنتيها ووالدتها المسنة، فتوجهوا إلى المستشفى المعمداني في منطقة البلدة القديمة بوسط مدينة غزة. تقول أبو محسن لـ«العربي الجديد»: «حين خرجنا، كانت المنطقة المجاورة لمجمع الشفاء الطبي تختلف تماماً عما أعرفه عنها من شدة التدمير، وعندما ابتعدنا قليلاً تمكنت من معرفة بعض المعالم المتبقية من شارع النصر الذي يقابل المجمع من الناحية الشرقية، فقد جرفوا الكثير من المباني الواقعة شرق المستشفى، ومن ضمنها فندق (المارنا هاوس)، الذي كان مقصداً للوفود الطبية وأفراد المنظمات الدولية، وكان يستضيف ورش العمل التي تقيمها المنظمات الدولية في السابق، وبعد هدمه، حوّل جيش الاحتلال المكان إلى منطقة عسكرية، وجرى كل هذا خلال الأيام الأخيرة، فقد شاهدت المباني سليماً قبل يوم واحد من اقتحام مجمع الشفاء». تتابع: «تم طرد الأطباء والمرضى من المستشفى، وبعضهم تم اعتقالهم، وعندما خرجنا شاهدنا الدماء والجثث في كل مكان، وكانت الجرافات تدوس على بعض الجثث، لكننا كنا مضطرين إلى الصمت ومتابعة السير، والبعض نزحوا باتجاه البحر، وآخرون نزحوا معنا إلى المستشفى المعمداني لحاجة ذويهم للعلاج، ومن بينهم والدتي المسنة التي تعاني من مشكلات في الحركة». وتوضح أبو محسن أنه «في البداية، كنا نتردد في اتخاذ قرار الخروج لأنه لا ضامن لوصولنا بالمطلق، ومع تكرار التهديدات، بالتالي كنا آخر النساء اللاتي غادرن المجمع الطبي، وسرت مع عدد من النساء اللاتي اعتقل أزواجهن بعد استجواب الاحتلال كثيرات منهن، وقد شاهدنا بعض الرجال المرضى والمسنين بعد التحقيق معهم في مجمع الشفاء، وكانت على أجسادهم دماء، وبعضهم لا يقدرون على الحركة ولا الكلام». وتؤكد علياء أبو مصبح (40 سنة)، أنها مرت خلال رحلة النزوح من أمام بنك الدم في المنطقة الجنوبية لمجمع الشفاء الطبي، والذي تم تدميره بالكامل، وخلال تحركها، شاهدت تدمير الكثير من المنازل، كما شاهدت في طريقها إلى شارع الرشيد للنزوح إلى الجنوب آثار تدمير الاحتلال المناطق الغربية من المجمع التي تقع بالقرب من مخيم الشاطئ.

تضيف أبو مصبح، متحدثة لـ«العربي الجديد»: «كنت أعمل لدى إحدى المؤسسات الداعمة للنساء في غزة، وكان معظم النازحين من النساء والأطفال، إضافة إلى أعداد من الرجال كبار السن، وتكرر إطلاق النار باتجاهنا من القناصة الإسرائيليين خلال رحلة نزوحنا، لكننا نجونا من الموت، كما واجهنا محاولات إذلال وتهديد على الطريق الساحلي، وجرى اعتقال عدد من الرجال، حصلت العديد من المجازر في مجمع الشفاء، ولا يعلم بها أحد سوى بعض من كانوا موجودين هناك، وكنا نجلس على درج الأقسام من شدة القصف، وتنهال علينا القذائف من كل مكان، والبعض أصيبوا بسبب تطاير الشظايا، ولم نكن نملك وسيلة لإسعافهم، ولا نجد مكاناً آمناً نذهب إليه».

تواصل: «نجوت من القصف عدة مرات في شرقي مدينة غزة، وفي حي الرمال منذ بداية العدوان، لكن أياً منها لم تكن بحجم أو خطورة استهداف مباني مجمع الشفاء، حيث جرت إعدامات كثيرة، وشاهدنا الكثير من الجثث والإشلاء المتناثرة، وكان المحيط يغص بالقناصة، وكانوا يطلقون النار على أي شخص يغير مسار النزوح المحدد».

لا يمكن إحصاء عدد شهداء اقتحام مجمع الشفاء (فرانس برس)

564
عدد أسرّة العلاج في مجمع الشفاء الطبي قبل العدوان الإسرائيلي، ما يجعله أكبر مستشفى في قطاع غزة.

نقاط توزيع المساعدات... كمائن لقتل الغزيين

تتعمّد قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف النازحين ومنتظري مساعدات الإغاثة في ظل الحصار الخانق الذي تفرضه على غزة منذ 7 أكتوبر الماضي

غزة ـ **يوسف ابو وطفة**

لا تغيب من ذاكرة الفلسطيني عاطف النمر مشاهد استهداف جيش الاحتلال الإسرائيلي الاف الفلسطينيين لدى انتظارهم على دوار الكويت، شرقي مدينة غزة، وصول عدد قليل من الشاحنات المحمّلة بطحين مخصص للمدينة وشمالي القطاع. ونفذ الاحتلال مجازر عدة خلال انتظار مدنيين فلسطينيين إمدادات إنسانية قرب دوار الكويت، أسفرت عن استشهاد العشرات وجرح المئات، من بينهم فتيان وأطفال وشبان.

ويواجه معظم سكان مدينة غزة وشمالها حرب تجويع ينفذها الاحتلال الإسرائيلي ضدهم عبر عرقلة قواته إدخال المساعدات، واستهدافه عناصر مكلفة بتأمين المساعدات وتوزيعها. يقول عاطف لـ«العربي الجديد»: «استهدفنا الاحتلال مرات عدة خلال انتظارنا وصول الطحين، رغم أن مئات المدنيين كانوا موجودين في المكان لمحاولة الحصول على كميات منه».

يضيف: «يُفاقم ما يحصل أزمة الجوع لدى الفلسطينيين خلال شهر رمضان، في حين لا تتوفر مساعدات غذائية تكفي لسدّ رمق مئات الآف العائلات الفلسطينية المحاصرة في غزة وشمالها». ويتحدث عن أن كثيراً من الفلسطينيين توقفوا عن التوجه إلى مناطق وصول المساعدات بعدما ارتقى شهداء برصاص الاحتلال الإسرائيلي وعملياته التي شملت القصف الجوي والمدفعي وإطلاق النار من طائرات مسيّرة.

ويقول مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي إسماعيل الثوابتة، لـ«العربي الجديد»: «يركز جيش الاحتلال الإسرائيلي بشكل كبير على استهداف وقصف مراكز توزيع المساعدات لمواطنين مدنيين، وخلال الأيام القليلة الماضية قتل أكثر من 100 شخص كانوا ينتظرون وصول مساعدات وطحين، وجرح أكثر من 500». يضيف: «أصبحت أماكن المساعدات كمائن لقتل الإسرائيليين فلسطينيين جائعين يبحثون عن الغذاء والطحين والمساعدات، ما يحمّل الاحتلال والإدارة الأميركية والمجتمع الدولي المسؤولية الكاملة عن جرائم الإبادة الجماعية». ويطالب الثوابتة كل دول العالم الحر بالضغط على الاحتلال من أجل وقف حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي يشنها ضد الشعب الفلسطيني، ويدعو إلى وقف المجاعة فوراً قبل فوات الأوان، وفتح المعابر البرية، وإدخال مئات الآف الأطنان من المساعدات المتكدّسة على المعابر البرية فوراً إلى الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والذي يواجه الجوع بالتزامن مع شهر رمضان، ويتحدث عن أن «الاحتلال يريد تعميق المجاعة في محافظات قطاع غزة حيث يعاني 2,1 مليون شخص من نقص حاد في الغذاء، وتزداد المجاعة عمقاً في محافظتي شمالي غزة وغزة». ويلفت إلى أن «حرب التجويع الإسرائيلية بدأت تقضي على أطفال بلغ عددهم 27 حتى الآن، في حين يهدد 700 ألف فلسطيني يعانون من جوع شديد. والأكيد أن سياسة إغلاق المعابر البرية أمام قوافل مساعدات الإغاثة والتموين الغذائي تعدّ جريمة حرب تخالف القوانين والمواثيق الدولية والإنسانية، وهو ما يتعمد الاحتلال فعله ضد شعبنا الفلسطيني منذ بدء حرب الإبادة الجماعية».

بدوره، يعتبر رئيس شبكة المنظمات الأهلية في قطاع غزة أمجد الشوا، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «الاحتلال الإسرائيلي ضرب عرض الحائط بالتدابير العشرة التي أقرّتها محكمة العدل الدولية في شأن الحرب على غزة، خصوصاً في ما يتعلّق بالتجويع»، ويقول: «يواصل الاحتلال الإسرائيلي حرب تجويع الشعب الفلسطيني، ما تسبب في استشهاد عدد من الأشخاص وإصابة آخرين بأمراض عدة، علماً أنه لم يجرِ تسجيل وفيات كثيرة بسبب انهيار المنظومة الصحية»، ويلفت إلى أن «أولى القرارات التي اتخذها الاحتلال في حرب الإبادة التي يشنها على غزة كانت قطع إمدادات الغذاء والمياه والكهرباء، وإغلاق المعابر، ما يثبت واقع أنه يستهدف المدنيين بشكل أساسي»، ويشدد على أن تداعيات حرب التجويع ستكون كارثية على المدنيين، علماً أن أمراضاً ظهرت خلال الفترة الماضية، وستليها أخرى لاحقاً جراء الأزمة الغذائية الطاحنة التي تعصف بالقطاع. ووفقاً لرئيس شبكة المنظمات الأهلية، أضحت مناطق وصول الغذاء كمائن لقتل الاحتلال وفتكه بمن ينتظرون المساعدات في غزة وشمالها، وهو ما يتضح في عمليات الاستهداف التي طاولتهم خلال الأسابيع الماضية، ويشدد على أن «المجتمع الدولي عاجز بشكل واضح عن إلزام الاحتلال الإسرائيلي بالتقيّد بالقانون الدولي، والسماح بتدفق الغذاء إلى مناطق غزة والشمال».

اهالي المساعدات كمائن لقتل الإسرائيليين فلسطينيين جائعين (داود ابو الكاس/ الاناضول)

مساعدات واستهداف إسرائيلي في الوقت ذاته (فرانس برس)

يحاصر الاحتلال المنطقة التي تضم مساكن وعيادات طبية ومحال

يجبر الاحتلال نساء وأطفال العائلات المتبقية في المنطقة على النزوح

الأردن: تغيير عادات رمضانية بسبب سوء الأوضاع المادية

ينعكس تزايد الفقر على العادات الاجتماعية للأردنيين خلال شهر رمضان. وكان تقرير «أطلس أهداف التنمية المستدامة لعام 2023» الذي أصدره البنك الدولي قدّر عدد الفقراء بنحو 3,9 ملايين شخص

تكاليف العادات الرمضانية أكبر من قدرات أردنيين كثيرين (محمد صلاح الديب/ الأناضول)

عمّان ـ **انور الزيادات**

غيّرت الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها الأردنيون عادات كانوا يمارسونها خلال شهر رمضان مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية الذي يشكل تحدياً للأسر التي باتت مجبرة على تقليص كميات الطعام، والإقلال من الزيادات والدعوات.

تقول منال موسى لـ«العربي الجديد»: «صحيح أن معظم الناس يواجهون أوضاعاً مادية صعبة، لكن لا يمكن تجاوز أشياء كثيرة خلال شهر رمضان، فدعوات الإفطار تحافظ على الود بين الناس، ويمكن مثلاً الاستغناء عن اللحوم والاكتفاء بالدجاج الأقل كلفة، ومن لا يملك المال يستطيع تقديم هدايا بدلاً من إقامة إفطار رمضاني».

ويقول أحمد حسن لـ«العربي الجديد»: «صحيح أن رمضان شهر خير وعبادة، لكنه يحتاج إلى موازنة كبيرة لتلبية الاحتياجات، إذ ترتفع أسعار السلع الغذائية في هذا الشهر، كما ينبغي توفير مصاريف العيد، وأنا موظف لا يتجاوز راتبي 420 ديناراً (600 دولار). أنفق أكثر من ثلث راتبي لتسديد إيجار المنزل والفواتير وتكاليف المواصلات، وبعدها الاحتياجات المنزلية مثل الغذاء الذي يجب أن يتناسب مع مستوى دخلنا، وتزيد تكاليف الواجبات الاجتماعية خلال رمضان الضغط النفسي. نطلب من الله الفرج للجميع لأن الأوضاع المادية الصعبة ذات انعكاسات سلبية على الاحتياجات العادية والعادات الرمضانية، ويجب أن يقدّر الجميع الأوضاع المادية للآخرين».

ويرى حمزة محمد أن «غالبية الأردنيين يعانون في مختلف أشهر السنة بسبب التكلفة العالية للسكن والمواصلات، وتزيد الطقوس الاجتماعية لرمضان الضغوط. إفطار رمضان يتطلب وجبات غذائية مكلفة، والعائلة تحتاج دائماً إلى وجود نوع من اللحوم على المائدة، في حين تسير الأمور من دون تكاليف كبيرة في باقي الأشهر باستثناء يوم الجمعة من كل أسبوع. أحاول شخصياً أن أتجاوز الكثير من الواجبات الاجتماعية بسبب الأوضاع المادية، لكن لا أحد يستطيع التخلص منها بالكامل». أما مروى العبادي فتقول لـ«العربي الجديد»: «أصبحنا نتناول الإفطار والسحور في البيت بشكل دائم، ونذهب نادراً إلى المطاعم. الأسعار مرتفعة، فيما يسدد عدد كبير من الموظفين أقساطاً شهرية، ما يضطرهم إلى الإنفاق في شكل محدود، لكن لا يمكن أن يتجاوزوا دعوات الإفطار الرمضانية الخاصة بالأقارب، لذا من الضروري وضع نظام للإنفاق يراعي الدخل».

غالبية الأردنيين يعانون بسبب الكلفة العالية للسكن والمواصلات

ينبغي عدم المبالغة في كميات الطعام لتوفير الهدر في الغذاء

ويقول أستاذ علم الاجتماع، حسين الخزاعي، لـ«العربي الجديد»: «يخاف أبناء المجتمع الأردني من العتب واللوم والوصمة والقطيعة مع الأقارب، فينظمون ولائم ودعوات تُعتبر جزءاً من تقاليد رمضان. وإذا لم يفعلوا ذلك يتعرضون للوم وعتب قد يصلان إلى حدّ القطيعة في العلاقات الاجتماعية، وعدم تعامل أقاربهم معهم، لأنهم لم ينفذوا واجباتهم بحسب العرف الاجتماعي. من هنا نجد أن معظم الأردنيين غير القادرين مادياً يستدينون الأموال أو يشاركون في جمعيات مالية مع زملائهم وأصدقائهم لتوفير مبالغ تسمح بتنفيذ الواجبات الاجتماعية خلال شهر رمضان».

ويوضح حسين أن «الأرقام التي تصدرها الحكومة والبنك الدولي تشير إلى أن أكثر من ربع سكان الأردن فقراء، والطبقة الوسطى لم تعد تستطيع أن تنهض بالاقتصاد، ما ينعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والتقاليد الاجتماعية التي ترتبط بها مباشرة». ويدعو إلى «اعتماد المجتمع ثقافة الاعتذار، فإذا سادت ستعفي الأشخاص من الحرج، وفي حال إقامة ولائم يجب عدم المبالغة في كميات الطعام كي لا يحصل هدر كبير في الغذاء والأموال، علماً أن معظم الأردنيين لا يتناولون الطعام الباقي من ليلة سابقة خلال رمضان، ويفضلون الطعام الطازج، ويعني ذلك أن سلوكيات كثيرة تحتاج إلى تغيير».

ويلفت إلى أن فئات من المجتمع بدأت تتحمل من عادات العزائم والولائم بعد جائحة كورونا والضائقة الاقتصادية، وأصبحت تمنح الأخوات والعمات وغيرهن من الأقارب مبالغ بسيطة تتراوح بين 10 إلى 20 ديناراً (28 دولاراً) بدلاً من إقامة إفطار رمضاني، وهذ السلوك أصبح مقبولاً لدى الطرفين. ويرى الخزاعي أن نسبة غير قليلة من الأردنيين أصبحت تقبل مبادرات توفير المال والعزاء على المقبرة وعبر الهاتف ووسائل التواصل الاجتماعي فقط، وتنظيم مناسبات الزواج في حضور مدعوين قليلين.

وينصح الأردنيين بعدم تحميل أنفسهم قروضاً ومصاريف زائدة من أجل مظاهر اجتماعية زائلة، خاصة في رمضان، شهر العبادة الذي يعلّم الناس الصبر والشعور مع الفقراء. ويلفت إلى أن «أفراد الطبقة الفقيرة والمعدمة في الأردن ينتظرون رمضان بلهفة وشوق، إذ تأتيهم مساعدات وطرود في هذا الشهر، ويكون الناس أقرب إلى التكافل الاجتماعي، بحسب قدرة كل فرد، فرمضان هو شهر الفقراء».

الصواني جاهزة

إفطار رمضان
شهر الخير صامد في غزة

إنه موعد إفطار رمضان في غزة. غالبية الناجين من الحرب الإسرائيلية التي لم تعرف أي وتيرة سكينة مع القتل والمجازر باتوا يعيشون في خيام، هي غطاؤهم الوحيد بين الأرض التي يفترشونها والسماء. هم صائمون بالأصل لأن الطعام قليل، لكن لا بدّ أن يُعدّوا الإفطار بالموجود، ويفرحوا برمضان. شهر الخير صامد في غزة. تحلّ بركاته على الناس، رغم أن كل شيء مدمَّر، ورغم أن مآسي الحرب وصلت، في شكل متعمد بالطبع، إلى اللقمة التي تكفي بالكاد لسدّ الجوع. لكن النفوس عامرة بفرح استقبال شهر الصوم والأمل، حتى إذا أُجبر فلسطينيو غزة على خوض صراع يومي شاقّ ومجبول بالهموم غير العادية على الحاضر والمستقبل، للحصول على اللقمة من مساعدات شاحنات تعبر حدود رفح مع مصر أو مظلات ومناطيد الجوّ التي تقتل أيضاً. لا بدّ أن يُحيي الغزيون رمضان، لأن لا قطيعة مع عزّتهم في إنشاد بركات الله في شهر رمضان، حتى لو خلقت إسرائيل بأسلحة التدمير واستراتيجيات الحقد والانتقام قطيعة إجبارية بينهم وبين الدنيا التي يليق أن يعيشوا فيها، والتي باتت ركاماً وجوعاً وموتاً وصراخ آلام تصدح حولهم. يؤكد الغزيون أن بركات رمضان إيمانية أولاً، وتعيش في القلوب، وتتنفس الأمل بأن الحق سينتصر والأرض ستبقى لأبنائها، مهما دارت عجلة الأذى وطالت. رمضان غزة الحالي بين سحاب البارود هو الزهد بفلسطين التي تتنفس هواء الحياة، وتبقى إلى الأبد.

(العربي الجديد)

(الصور: فرانس برس، الأناضول، Getty)

حضرت النِّعَم من الركام

حلّت بركات الإفطار

الاستعداد للإفطار أمام الخيمة

فرحة رغم كل شيء

من خيمة إلى خيمة

إفطار جماعي